

Distr.  
GENERAL

A/48/147/Add.1  
29 September 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون

طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين

الإعمال الفعال لحق تقرير المصير بواسطة الحكم الذاتي

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ موجهة الى الأمين  
العام من الممثل الدائم لـلختنشتاين لدى الأمم المتحدة

إضافة

تقرير المصير: الاجتماع غير الرسمي للخبراء المعقود  
في سخان، لختنشتاين، في الفترة من ١٦ الى ١٨  
آذار/مارس ١٩٩٣

تقرير موجز للرئيس

عقد الاجتماع غير الرسمي للخبراء الذي دعت إليه حكومة لختنشتاين، في سخان، بلختنشتاين في الفترة من ١٦ الى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣. وعينت حكومة لختنشتاين السفير كلوديا فريتش (الممثل الدائم لإمارة لختنشتاين لدى الأمم المتحدة)، والسير آرثر واتس (المستشار لدى حكومة لختنشتاين)، ليرأسا الاجتماع بالاشتراك معا.

وكان الغرض من الاجتماع هو مساعدة حكومة لختنشتاين في بلورة الآراء المتعلقة بمسألة تقرير المصير التي قدمها صاحب السمو الأمير هانس - آدم الثاني، رئيس دولة إمارة لختنشتاين، في الخطاب الذي ألقاه أمام الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٩١ والتي شرحها أيضا بالتفصيل ممثلو لختنشتاين في بياناتهم في وقت لاحق. وحضر الاجتماع صاحب السمو أمير لختنشتاين وحضره أيضا ٤٦ مشتركا عينوا بصفاتهم الشخصية من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول التي لها مركز المراقب ومن جانب عدد من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

وكان ضمن الوثائق المعروضة على المشتركين في هذا الاجتماع مذكرة تلخص العناصر الرئيسية للاقتراحات التي طرحتها لختنشتاين. ومرفق طيه نسخة من هذه المذكرة.

#### المناقشة العامة

بدأ الاجتماع بمناقشة عامة للمسائل التي أثارتها مبادرة لختنشتاين. ويمكن القول عموماً أن المشتركين رحبوا على نطاق واسع بهذه المذكرة بوصفها إسهاماً قيماً؛ وأقر المشتركون بأن المشاكل التي لها جذور ناجمة عن الاحباطات السائدة في مجتمعات متميزة داخل الدول تعد ملحة وهامة. وفي الوقت نفسه، كان هناك تسليم بأن الموضوع برمته بالغ الحساسية، وأن بعض الأفكار الخاصة تؤدي الى وجود صعوبات معينة.

ولاحظ العديد من المشتركين أن "تقرير المصير" مفهوم معقد، استناداً الى اتساع وتنوع النظريات المتعلقة بالديمقراطية وبحقوق وحريات الأفراد.

وكان هناك أيضاً تعليق واسع النطاق مفاده أن "تقرير المصير" قد نشأ بصورة أساسية في سياق الكفاح ضد الاستعمار ونيل الاستقلال في نهاية المطاف في إطار هذا السياق. لكن هذا المفهوم قد تطور وأصبح مغزاه في العالم الحديث أكثر تعقيداً. فقد نشأ جيل جديد من المشاكل المتعلقة بتقرير المصير، وأصبح لزاماً على المجتمع الدولي إعادة التفكير في النهج المتبع. فتقرير المصير يحمل في طياته حالياً على ما يبدو خطر تفتيت الدول؛ وهذا ما ينبغي تجنبه. والمحصلة النهائية لتقرير المصير ليست بالضرورة هي نيل الاستقلال أو إجراء تغييرات في الحدود.

ويُنظر على نطاق واسع الى مبادرة لختنشتاين على أنها تعني التطلع نحو قانون جديد وهياكل جديدة، وإتاحة الفرصة لإحداث تطورات جديدة في تطبيق مبدأ تقرير المصير. وعلى الرغم من أن هذه المبادرة لا تزال في الإطار العام لهذا المبدأ، وأنها لا تستبعد بالضرورة نيل الاستقلال، فإنه ينظر إليها على أنها أكثر ارتباطاً بممارسة أشكال من التطور لا تذهب الى حد الاستقلال أو تفتيت الدول عن طريق الانفصال أو غير ذلك.

ومن الملاحظ أن مبادرة لختنشتاين تركز على استحداث هياكل جديدة داخل الدولة، وأنها تركز بوجه خاص على أشكال اللامركزية الإقليمية أو الحكم الذاتي (أي تقرير المصير 'الداخلي' مقابل تقرير المصير 'الخارجي' الذي يتجلى في مفهومي الاستقلال والسيادة). ووفقاً لذلك، أشار عديد من المشتركين الى المزايا الممكنة للخروج عن مصطلح تقرير المصير باعتباره المبدأ المحدد لمبادرة لختنشتاين.

وفي حين لاحظ بعض المشتركين الخطر المحتمل من أن تستخدم مبادرة لختنشتاين للحد من مزيد من التطورات في تقرير المصير وحماية الأمر الواقع، رأى كثيرون أن المبادرة لا تخل بهذا المبدأ وأنها تتعايش معه بل إنها في الواقع تدعم هذا المبدأ وليس العكس.

ولاحظ مشتركون عديدون أن الأسئلة المثارة حول ما إذا كان لجماعات داخل هذه الدولة، بمجرد حصول دولة على الاستقلال عن طريق ممارسة حق تقرير المصير، الحق أيضاً في تقرير المصير

../..

لأنفسهم - وقد يستمر حينئذ الوضع هكذا الى ما لا نهاية. ويلزم تحقيق التوازن في تقرير المصير مقابل حاجة الدول الجديدة الى بناء قوميتها وإقامة استقرارها الداخلي. ومن الضروري التحوط من إساءة استخدام تقرير المصير عن طريق تشجيع نزعة الانفصال.

وانتقل الاجتماع بعد ذلك الى النظر في عدد من المسائل المعينة.

#### مفهوم "الطائفة"

كان هناك تأييد عام، من حيث المبدأ، للأخذ بمفهوم جديد مثل "الطائفة" بوصفها الوحدة الأساسية التي يحتمل من خلالها تطوير حقوق الحكم الذاتي. وهذا المفهوم الجديد مفيد في إبراز الخروج عن الأفكار الحالية في هذا المجال، ومناسب للتركيز المتصل بالحكم الذاتي الوارد في مبادرة لختنشتاين بدلا من التركيز المتعلق بالاستقلال الوارد في الأحكام الحالية لتقرير المصير.

وكان هناك قبول عام للحاجة الى أن تقوم "الطائفة" أساسا على وجود إقليمي. ولكن تم تحديد الصعوبات المحتملة لهذا التعريف في عدد من المجالات. وتشمل هذه المجالات ما يلي: العلاقة مع مفهوم القومية؛ والهوية الإقليمية لطائفة ما؛ ومشاكل شمول طوائف مبعثرة أو غير محددة إقليميا أو تعيش في مناطق متداخلة الحدود؛ والصفات المميزة التي ينبغي أن تمتلكها طائفة ما؛ وحجمها؛ والحاجة الى المرونة في التعريف، مع مراعاة مختلف العوامل التي تمنح طائفة ما هويتها الخاصة؛ والعوامل الاقتصادية التي تحدد غالبا هوية طائفة ما؛ والصلة بين تعريف طائفة ما ودرجة الحكم الذاتي التي تمتلكها.

ولاحظ كثير من المشتركين التمييز بين الطائفة من جهة، والأقلية والسكان المحليين من جهة أخرى. كما لاحظ هؤلاء التداخل الجزئي بين مختلف المفاهيم.

ورأى عدد من المشتركين أن التركيز في مبادرة لختنشتاين على وضع الطوائف، يضع المبادرة في إطار حقوق الانسان الجماعية.

#### ضمانات عامة

رأى عدد من المشتركين أن الضمانات الممكنة تنطوي في الواقع على ضوابط ستكون ضرورية لفاعلية أي نظام جديد. وتمثل هذه الضوابط الأشكال التي يمكن من خلالها التماس حلول توفيقية. وكان من المسلم به أن بعض الضوابط قد تكون ضرورية.

ولوحظ أن "الضمانات" تتوقف على وجهة النظر: فأى ضمان يتعلق بمصالح الدولة قد لا يكون بالضرورة ضمانا لمصالح طائفة ما داخل الدولة.

وكانت هناك وجهات نظر مختلفة بشأن الحاجة الى بعض الضمانات فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية للدول. وعلق عدد من المشاركين أهمية على هذه الضمانات بالنسبة للدول، خاصة وأن ضمانات من هذا القبيل كثيرا ما توجد في سياقات أخرى مماثلة لموازنة الترتيبات التي تسعى الى تحقيق الاستقلال؛ ولكن بعض المشاركين رأوا أن استحداث أشكال من الحكم الذاتي الداخلي لا يمكن، بموجب هذا التعريف أن تشمل الاستقلال أو أن تنطوي، وفقا لذلك، على أي تهديد للسلامة الإقليمية لدولة ما، ومن ثم فإن أي ضمان بشأن هذه النقطة ليس ملائما ورأى آخرون في التأكيد على حماية السلامة الإقليمية سبيلا لإحباط حق تقرير المصير عن طريق الاستقلال.

وكان هناك قدر من الإحجام عن قبول فرض أي حظر على الطوائف التي تلجأ الى استخدام القوة لتحقيق أهدافها ما دامت الدول قادرة على استخدام القوة ضد هذه المجتمعات، حتى في ظروف "القانون والنظام" وحدهما. كما أن استخدام الطوائف للقوة قد يمكن تبريره، (على سبيل المثال، لمواجهة القمع من جانب السلطات في الدولة).

وأشار عدد من المشاركين الى أن الديمقراطية والمراعاة السليمة لحقوق الإنسان يعطيان الضمانات اللازمة (أو ربما، الشروط الأولية) للإعمال الفعال لحق تقرير المصير.

واقترح تجنب التدخل الأجنبي كضمان ممكن في هذا الشأن.

ورأى بعض المشاركين أن الأفضل هو تجنب إيضاح أي ضمانات ممكنة بالتفصيل: فمن الأفضل ترك التفاصيل لكي تضعها الأطراف المعنية في ضوء "الطاقة الخلاقة للشعب".

#### المستوى الأولي التلقائي للحكم الذاتي:

#### المستويات اللاحقة الاختيارية للحكم الذاتي:

وُصف المستوى الأولي التلقائي للحكم الذاتي بأنه يشمل الحقوق الأساسية المطلوبة لضمان تعزيز وجود طائفة ما، وحماية هويتها المستقلة داخل نسيج الدولة. أما المستويات اللاحقة الاختيارية للحكم الذاتي فتسمح بتحقيق إضافات تدريجية الى الحد الذي يُصرف فيه المجتمع شؤونه بنفسه.

وتم التسليم، على نطاق واسع، بأن الحكم الذاتي، شأنه شأن السيادة والاستقلال، مفهوم لا يتعلق بنيل "الكل أو لا شيء"، ولكنه بالأحرى مفهوم يسمح بتحقيق تطور تدريجي وهياكل متغيرة. وكان هناك في هذا الصدد ترحيب بالمرونة التي اتسمت بها مبادرة لختنشتاين.

ومن المعتقد أن الحكم الذاتي يمثل مفهوما قيما يتيح هيكل اجتماعيا - سياسيا يمكن أن يساعد في البحث عن مستويات أعلى للحرية بالنسبة للأفراد. غير أن البعض أشاروا الى أن الحكم الذاتي يمكن

أيضا أن يكون باعثا على الفرقة، بالمقارنة مع تطور الدول المتعددة الثقافات: فجميع الفئات داخل مثل هذه الدول مترابطة في جوانب عديدة.

وأشار الكثير من المشاركين الى أن التركيز على الحكم الذاتي يساعد على تفادي المشاكل التي يمكن أن تنشأ عن المقترحات التي تؤكد على نيل الاستقلال، أو، على الأقل، يحد كثيرا من هذه المشاكل. فالعديد من الطوائف لا تريد الاستقلال، لكنها ستقتنع بما هو أقل من ذلك كثيرا، ما دام ذلك يسمح بالتعبير الكافي عن هويتها الخاصة بها. ولذلك فإن الحكم الذاتي يمكن أن يكون تعبيرا كافيا عن تقرير المصير، دون أن يقوض بالضرورة الأشكال الأخرى لتقرير المصير.

وأشار بعض المشاركين الى العلاقة بين الحكم الذاتي والنزعة الاتحادية.

ورأى عدد من المشاركين أن اتباع نهج مباشر لمختلف مراحل الحكم الذاتي (بحيث تؤدي كل مرحلة، بإضافة عناصر جديدة، الى المرحلة التي تليها)، يمكن أن يكون جامدا بأكثر مما ينبغي: فاتباع نهج اختياري أكثر مرونة قد يكون هو الأفضل، مما يتيح للطوائف أن توفق على نحو أكثر دقة بين تقدمها واحتياجاتها: ومن المرجح أن يكون الواقع هو عملية حوار مستمر، تقود الى كافة أنواع التطورات في اتجاهات مختلفة عديدة.

#### مسائل أخرى ذات صلة

أشار العديد من المشاركين الى الحاجة الى آليات لدعم أي ترتيبات جديدة يمكن الأخذ بها، لضمان فعاليتها عند الممارسة.

ولوحظ أن الغرض الأساسي من مبادرة لختنشتاين هو على ما يبدو العثور على طرق لتجنب المنازعات التي تنشأ في كثير من الحالات عن طريق طوائف لا تتاح لها الوسائل الكافية للتعبير عن الذات، وكان هناك ترحيب واسع بهذا الغرض. وفي هذا السياق، رأى عدد من المشاركين أن هناك حاجة الى 'نظام للإنذار المبكر' لتحديد الحالات التي قد تثور فيها هذه المنازعات.

ولوحظ أن الحروب الأهلية داخل الدولة غالبا ما تكون مسألة خلافات بين زعماء سياسيين أكثر منها مسألة تطلعات متضاربة لجماعات مختلفة داخل الدولة. فالأسباب الحقيقية للنزاعات الداخلية في حاجة الى دراسة.

وأشار عدد من المشاركين الى عدم وجود آليات كافية في الوقت الحاضر للمساعدة في حل القضايا المتعلقة بتقرير المصير. ورأى كثيرون أن من المفيد إنشاء محافل جديدة، أو إطار إجرائي جديد للبت في هذه القضايا، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بتسوية المنازعات التي يمكن أن تنشأ في هذا السياق. ورأى بعض المشاركين أنه من المفيد وجود آليات للتنسيق.

واقترح إنشاء مركز استشاري دولي على نحو ما، يمكن للحكومات والطوائف الرجوع اليه للحصول على المشورة بشأن الخيارات الممكنة للهيكل الحكومية المختصة بمواجهة مشاكل معينة تتعلق بتقرير المصير.

وحذر بعض المشاركين من إنشاء مؤسسات حكومية دولية جديدة، دون وجود فكرة واضحة جدا عن المهام التي ستقوم بانجازها. فهناك بالفعل بعض المؤسسات القائمة التي تضطلع بمهام في جزء من هذا الميدان على الأقل. وقد توفر الآليات أو العمليات الاختيارية طريقة أفضل لتحقيق التقدم؛ وهو ما قد يحققه أيضا تشجيع الهيئات القانونية الخاصة التي يمكن أن تنشط في هذا الميدان.

نيويورك، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

-----